



21 سبتمبر 2016

مذكرة 16X118

إلى السيدات والسادة

- مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- المديرات والمديرين الإقليميين.

**الموضوع:** استكمال إرساء البنيات الإدارية الجهوية والإقليمية والارتقاء بقدراتها التديرية.  
**المراجع:** - القرارات الصادرة في 08 فبراير 2016 بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم مصالح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومصالحها الإقليمية؛  
- المذكرة رقم 064x16 بتاريخ 14 يونيو 2016 بشأن الارتقاء بالحكمة الإدارية بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، تعزيزا للمجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل تسريع تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والارتقاء بالحكمة الإدارية لمنظومة التربية والتكوين، اللذين جعلتهما الوزارة من بين أولويات عملها الاستراتيجية؛  
وتفعيلا لمضامين الخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2016، الداعية إلى الدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها، وتقريبها من المواطنين؛  
وتماشيا مع توجهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 فيما يتعلق بتعزيز الهيكلة الجهوية للمنظومة، وتقوية وتفعيل صلاحيات بنيات التدبير، وتأهيلها للقيام بأدوارها، والسهر على انتقاء أفضل للقائمين على الشأن التربوي، كمدخل لترسيخ الريادة والقدرات التديرية الناجعة؛  
واستكمالا لحزمة التدابير المتخذة في إطار خطة العمل الخاصة بملاءمة هيكل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مع التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، وخاصة في شقها المتعلق بإرساء هيكل الإدارة والتدبير جهويا وإقليميا؛

وامتدادا للمذكرة رقم 064x16 بتاريخ 14 يونيو 2016 بشأن الارتقاء بالحكمة الإدارية، المشار إليها أعلاه؛

يتعين إعطاء دفعة قوية لاستكمال إرساء البنيات الإدارية للأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية التابعة لها، من أقسام ومصالح إدارية، والارتقاء بالقدرات التديرية لمسؤولياتها ومسؤوليها، ولأطرها؛ باعتبار هذه الوحدات الإدارية عماد الهيكل التنظيمي الجهوي والإقليمي، والبنيات الكفيلة بإرساء الدينامية المنشودة لترسيخ الجهوية المتقدمة، وإحداث التغيير، مما يتعين معه إحاطتها بكل الشروط الكفيلة بالرفع من أدائها، حتى تساهم بفعالية أكبر في تفعيل الإصلاحات الجارية على مستوى المنظومة، بالمستوى المطلوب من النجاعة والفعالية والجودة.

وعليه، يشرفني أن أوافيكم بمجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها لتسريع بلوغ الأهداف السالفة الذكر:

### 1. استكمال إرساء البنيات الإدارية الجهوية والإقليمية:

يتعين في هذا الصدد العمل على ما يلي:

- التسريع باستكمال مسطرة الانتقاء لشغل مناصب المديرين الإقليميين، ورؤساء الأقسام ورؤساء المصالح الشاغرة على مستوى الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية التابعة لها؛
- مراعاة التفعيل الأمثل للدلائل المسطرية المعتمدة في انتقاء المترشحات والمترشحين لشغل المناصب المذكورة، ضمانا للنزاهة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والاستحقاق في إسناد المسؤوليات؛
- ترسيخ المسؤولية المباشرة للسيدة والسادة مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية في التفعيل الأمثل لمساطر انتقاء المسؤولين والمسؤولين عن الوحدات الإدارية الواقعة تحت إشرافهم، من مديريين إقليميين، ورؤساء أقسام ورؤساء مصالح، وفي انتقاء أفضل المترشحات والمترشحين لشغل هاته المناصب، من بين الأطر التي تتميز بالكفاءة، وتتحلّى بروح الجدية والمسؤولية. وعلى نفس المنوال، يتم ترسيخ مسؤولية السيدات والسادة المديرات والمديرين الإقليميين، فيما يتعلق بمناصب رؤساء المصالح التابعة لهم، تحت إشراف السيدة والسادة مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية؛
- السهر على حسن تشكيل اللجن المكلفة بالانتقاء، مع تعزيز حضور الكفاءات الجهوية والإقليمية ضمن هذه اللجن، انسجاما مع مبادئ الجهوية المتقدمة، إذ ينبغي أن تتشكل لجن الانتقاء، بشكل حصري، من المسؤولين والمسؤولين الجهويين والإقليميين للوزارة، إلى جانب كفاءات جهوية وإقليمية من خارج الوزارة، مشهود لها بالكفاءة والخبرة، وتنتمي إلى المؤسسات والهيئات التي تزخر بها الجهات والعمالات والأقاليم من جامعات، ومؤسسات عمومية، ومؤسسات للدولة، وتمثيلات جهوية وإقليمية، وغيرها من المؤسسات والهيئات الجهوية والإقليمية.

## 2. الارتقاء بالقدرات التديرية لمسؤولي وأطر البنيات الإدارية الجهوية والإقليمية:

بالموازاة مع استكمال إرساء البنيات الإدارية الجهوية والإقليمية، يتعين العمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بالرفع من مستوى تأطيرهم الإداري، وتنظيم عملهم، وتبوع وتقييم أدائهم، وتحفيزهم على الانخراط الفعال في مشاريع الوزارة.

وفي هذا المضمار، يتعين الحرص على التفعيل الأمثل للمقتضيات المنصوص عليها في المذكرة رقم 064x16 بتاريخ 14 يونيو 2016 المشار إليها أعلاه، فيما يتعلق بالتصريف الفاعل والناجع لاختصاصات مختلف الوحدات الإدارية، وتحسين مردوديتها وجودة أدائها، وخاصة من خلال وضع وتفعيل برامج العمل السنوية، وتبوع وتقييم المنجزات، وترسيخ ثقافة التدير التشاركي والتدير بالنتائج والتعاقد، والاشتغال بمنطق الفريق، والاحترام التام للقوانين والتشريعات والضوابط الإدارية الجاري بها العمل في مختلف المعاملات الإدارية، وترسيخ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ وذلك بغاية إنجاح المشاريع التربوية الجهوية والإقليمية، التي تستمد توجهاتها من الاستراتيجية الوطنية للوزارة.

وفي نفس السياق، يتعين العمل على التسريع بتدقيق مهام واختصاصات والتنظيم الداخلي للبنيات الإدارية المحدثة، طبقا لما هو منصوص عليه بموجب القرارات بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم مصالح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومصالحها الإقليمية، واستئناسا بالمذكرة رقم 047 بتاريخ 26 مايو 2016 الصادرة في هذا الشأن.

كما يتعين السهر على اتخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بالارتقاء بالقدرات التديرية للمسؤولين والمسؤولين عن هذه الوحدات الإدارية، وللأطر العاملة بها، وتطوير ممارساتهم الإدارية، مع العمل على إدماج تكوينهم، وتحفيزهم، وتمتين عملهم كعناصر أساسية في استراتيجيات العمل الجهوية والإقليمية.

وعليه، ونظرا لأهمية الموضوع، أهيب بالمديرات والمديرين الجهويين والإقليميين التقيد بفحوى هذه المذكرة، بما يتطلبه الأمر من عناية واهتمام بالغين، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافها، والسلام.

**وزير التربية الوطنية  
والتكوين المهني**

**رشيد بن المختار بن عبد الله**